مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

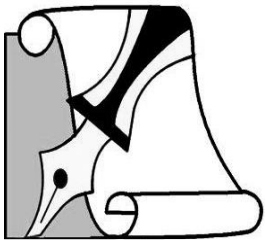

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

فضيحة غوغل وامازون في مشروع "نيمبوس" التجسسي

1 – مدخل:

لا يخفى على أحد أن غوغل هي في تحالف مع إمبراطورية الولايات المتحدة. فهذه الشركة تقدّم خدماتها للجيش الأمريكي وقوات الشرطة (بما في ذلك وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك)، وهي شريك لوكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ومتواطئة في برنامج المراقبة الجماعية لوكالة الأمن القومي. وكان إيريك شميت، الرئيس التنفيذي السابق لشركة غوغل، والرئيس المؤسس للمجلس الاستشاري للابتكار الدفاعي الذي يضم مجموعةً من الباحثين ونخبة الشركات والمسؤولون الحكوميون الذين يعملون على ضمان امتلاك البنتاغون لأحدث تقنيات الاضطهاد، والتي غالبا ما يتم تطويرها بالتعاون مع "إسرائيل". وقد افتتحت شركة غوغل منشآتها الأولى في "إسرائيل" سنة 2016. وهي تمتلك حاليا مكاتبًا في كل من تل أبيب وحيفا يعمل بها أكثر من 1600 إسرائيلي، كما تخطط لبناء منشآت إضافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي زيارة لشميث برفقة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو في سنة 2012، أعلن أن "قرار الاستثمار في إسرائيل كان من أفضل القرارات التي اتخذتها غوغل على الإطلاق". وأضاف نتنياهو المعروف بتملقه المعهود للإمبرياليين "هذه هي إسرائيل – العلم والشمس وغوغل." وذكر الرئيس التنفيذي لغوغل أن شيئًا واحدًا استفادت منه الشركة من التحالف هو: قوة عاملة مدربة. وقال شميت متوجهًا بالحديث إلى نتنياهو، "شعبكَ يظهرون بشكل أكثر تنظيما في الحياة" بعد إنهاء الخدمة في الجيش الإسرائيلي، حيث يتعلمون "تحليل البيانات". ومنذ ذلك الحين، كان دعم شميت واضحًا ل"إسرائيل"، فقد استثمر في سنة 2015 حوالي 18 مليون دولار في مبادرة "الأمن السيبراني" التي أنشأها الرئيس السابق للوحدة 8200 – وحدة مكافحة التمرد والمراقبة سيئة السمعة في جيش الاحتلال. وعندما زار شميت "إسرائيل" في العام التالي، تجمّعت قوات إسرائيلية في قاعدتها لتشكيل كلمة "غوغل" تقديرًا له. وقد استحوذت غوغل على العديد من الشركات الإسرائيلية الناشئة، بما في ذلك شركة "وايز" مقابل 1.1 مليار دولار (في 2013)، و"سليك لوغن" مقابل مبلغ

لم يتم الكشف عنه، و"إيلاستيفايل" مقابل 200 مليون دولار، و"ألوما" مقابل 150 مليون دولار (في عام 2019)، وشركات أخرى. يضخ جناح الاستثمار في غوغل "غرادينت فينتشرز"، ملايين الدولارات في الشركات الإسرائيلية، التي تستفيد جميعها من أدوات حكومة الاحتلال للمراقبة والسيطرة، وتبيعها الآن للعالم على أنها أدوات "أمن إلكتروني". كما وتعكس خرائط غوغل النظرة الصهيونية إلى الأرض. فبالنسبة لتلك الخرائط، فإن القدس هي عاصمة "إسرائيل"، وقد تم استبدال عبارات مثل "الضفة الغربية" و"غزة" في الماضي بـ "إسرائيل". كما عرضت خرائط غوغل مساحات شاسعة من الضفة الغربية على أنها فراغات، مما يذكرنا بقول أحد مؤسسي غوغل بأن ما ليس "إسرائيل" هو "قذارة لا غير".

في السياق نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقالا افتتاحيا عن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ودور شركات أميركية كبرى مثل أمازون وغوغل في مساعدة إسرائيل. وتحدثت الصحيفة عن رفض العديد من العاملين في هذه الشركات الضلوع في هذا العمل العدائي. وجاء المقال بعنوان "نحن موظفون في غوغل وأمازون، ونحن ندين مشروع نيمبوس" (كلمة لاتينية تعني "هالة النور!") . ونظم العشرات من موظفي شركتي (غوغل) و(أمازون) وعاملين أميركيين في مجال التكنولوجيا بالإضافة إلى أفراد من المجتمعات المحلية، وقفات أمام مكاتب الشركتين، احتجاجا على تزويد الشركتين تكنولوجيا التجسس لإسرائيل. وأقيمت وقفات في كل من سان فرانسيسكو، ونيويورك، وسياتل، وأتلانتا، ومنطقة السيليكون فالي في كاليفورنيا، ومدينة دورهان في ولاية كارولينا الشمالية. وطالب المحتجون الشركتين بإلغاء عقد مشروع "نيمبوس" البالغ 1.2 مليار دولار والذي بمقتضاه سيتم نقل قاعدة بيانات حكومة وجيش وشرطة الاحتلال للتكنولوجيا المتطورة. وجاءت التظاهرة بدعوة من اتحاد عمال "غوغل" ومنظمة " لا لتكنولوجيا الفصل العنصري". وتحدثت خلال التظاهرة المديرة المستقيلة من "غوغل"، أرييل كورين، عن كيفية قيام الشركة بلانتقام منها لمعارضتها مشروع "نيمبوس" واتخاذ قرار بنقلها الى فرع الشركة في البرازيل. وقال الموظفون الذين لم يكشفوا عن هويتهم «لا يمكننا دعم قرار صاحب العمل بتزويد الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية بالتكولوجيا التي تُستخدم لإيذاء الفلسطينيين. وأضافوا: نحن نؤمن بأن التكنولوجيا التي نبنيها يجب أن تعمل لخدمة الانسان في كل مكان من العالم والارتقاء به. وفي السياق قالت اليهودية آرييل كورين مديرة تسويق المنتجات التعليمية،إنها استقالت من غوغل بسبب المضايقات التي يتعرض لها الموظفون عند مناقشة قيم الشركة، وسياسة الانتقام ممن يدافعون منهم

عن الفلسطينيين. وشنّت كورين هجومًا لاذعًا على شركة غوغل، إذ انتقدت ما وصفته سعيها المنهجي لاستهداف الموظفين الذين لم يكن ذنبهم سوى مطالبة شركتهم بالالتزام بمعاييرها الأخلاقية والانسانية، وعدم الانخراط في عقود ذات تطبيقات عسكرية. كما أوضحت كورين بأن غوغل قد حرمت الموظفين من حقهم في التعبير، عبر سلوك إداري تعسفي يسعى إلى القمع والانتقام من كلّ من اتخذ موقفًا مناهضًا للاتفاق مع إسرائيل. وهي أعلنت استقالتها بعد 7 سنوات من العمل بسبب ما وصفته بأنه "تواطؤ غوغل في الفصل العنصري الإسرائيلي"، واستخدام الشركة "التنوع" لإسكات الفلسطينيين والحقوقيين المهتمين بالشأن الفلسطيني. وكشفت آرييل أن غوغل استثمرت الكثير من المال لتعزيز صورتها بشأن الشمولية والتنوع، في حين أن فيها انحيازًا عميقًا ضد الموظفين الفلسطينيين، الذين تتم معاقبتهم عند التعبير عن أنفسهم والمشاركة فيما يجري في فلسطين. وأفادت أن (نيمبوس) هو مشروع مشترك بين غوغل وأمازون والحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية جرى إطلاقه في مايو/أيار 2021، والتكتم عليه، في حين كانت غزة تقبع تحت القصف الذي راح ضحيته في الفترة نفسها 200 فلسطيني. وأوضحت أنه على الرغم من أن غوغل تدعي أن الوصول إلى المعلومة حق للجميع فإن الموظفين لا يعرفون الكثير عن هذا المشروع المريب، وأضافت أنه يوفر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للجيش الإسرائيلي بما في ذلك كاميرات مراقبة من دون أن يكون للشركة حق التدخل في الطريقة التي تُستخدم بها تلك التكنولوجيا. ووصفت كورين ما تقوم به الشركة تجاه الفلسطينيين بأنه "تكميم للأفواه" عبر توجيه تحذيرات لهم من مصلحة الموارد البشرية، والاقتطاع من رواتبهم، وهي إجراءات ممنهجة تجاه كل من يصرح بأنه فلسطيني أو يرتدي زيّ بلاده. وقالت المسؤولة السابقة، إن المساواة والتنوع والشمولية هي "خطابات زائفة" تسوق لها غوغل، وتجعلها مرتبطة بمعاداة السامية. ونقل برنامج (هاشتاج) شهادات صوتية لموظفين فلسطينيين في غوغل – لم يكشفوا عن صورهم ولا أسمائهم– قالوا إن مشروع غوغل المسمى نيمبوس "شراكة مخزية." وأفاد الموظفون أن هذه الشراكة ستدمر قيم غوغل التي ادعت لسنوات أنها تتجنب التأثيرات الظالمة الناتجة عن استخدام أنظمة الذكاء الصناعي. وقال أحدهم إن عددًا لا يحصى من الموظفين حاولوا التحدث عن الانتهاكات التي عانى منها الفلسطينيون وجرى تجاهلها عمدًا، وأضاف أن العمل على عقود عسكرية مبهمة مثل "نيمبوس" يُشعره بأنه يعمل لصالح الاحتلال على حساب عائلته. ولهذا يرى الموظفون الفلسطينيون الذين يعملون في غوغل بأنهم يخونون بلدهم لأنهم لا يستطيعون التحدث أو حتى

المعارضة كما يشعر الكثير منهم بأنه يكسب قوت يومه ورزقه من خيانة واضطهاد عائلته التي تعيش في الوطن فلسطين. وأفادت موظفة أخرى أنها أُبلِغت بأن عبارة "دعم فلسطين" معادية للسامية، وذلك عندما قررت هي وزملاؤها إطلاق حملة تبرعات داخلية لصالح فلسطين. وقالت آرييل كورين لـ(هاشتاج) إن إدارة غوغل "انتقمت" منها عندما تحدثت عن مشروع "نيمبوس"، وأشادت بالموظفين الفلسطينيين الذين تحلوا بالشجاعة وعرضوا قصصهم في خضم الخوف والرقابة التي تفرضها الشركة. وروت المسؤولة السابقة في غوغل قصة موظف فلسطيني كتب على واحدة من صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي عبارة "فلسطين حرة"، ليُتهم بمعاداة السامية ويرفع ملفه إلى الموارد البشرية. وقالت إن آخرين عوقبوا بالحرمان من العلاوة – وقيمتها 10 آلاف دولار– لمجرد مشاركة أخبار على صفحاتهم عما يجري في فلسطين، وعوقب موظفون لارتداء الكوفية بدعوى أنها "دعوة للانقسام." وأردفت كورين أن الأمر كان مختلفًا عندما رفع الجميع علم أوكرانيا وصورها وتضامن مع الأوكرانيين.

2 – استثمارات لتبييض صورة الاحتلال:

ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن شركة التكنولوجيا العملاقة "مايكروسوفت" أطلقت قبل أكثر من عام ونصف مركزًا جديدًا لتطوير الرقائق الإلكترونية في إسرائيل بشكل سري، وتقوم حاليًا بتسريع عملياتها هناك. وتبع ذلك تقرير آخر يفيد أن شركة "غوغل" أيضًا تخطط لإنشاء مركز بيانات إقليمي لها في إسرائيل لخدمات الحوسبة السحابية الذي يمكن من خلاله أن تستثمر الشركة مئات الملايين من الدولارات في البنية التحتية المحلية، ولكن غوغل رفضت التعليق على تلك الأنباء، وتركتها محاطة بسرية تامة، تمامًا كمشاريع مايكروسوفت في إسرائيل. وتكافئ مايكروسوفت وغوغل إسرائيل من خلال تعزيز هيمنتها التكنولوجية في المنطقة، ما يمنح الكيان المزيد من القوة والنفوذ، متجاهلتان تاريخ إسرائيل كأكبر مركز للقرصنة وبرامج التجسس. وفي حين أن مثل هذه الاستثمارات قد تكون بريئة أو غير مسيسة على السطح، فإن الافتقار الكامل للشفافية المحيطة بها ينم عن تجاهل المسؤولية الاجتماعية الأساسية للشركات والمبادئ الأخلاقية لأسباب متعددة.

في السياق تؤكد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن الشركات تتحمل مسؤوليات حقوق الإنسان بموجب المعايير الدولية، وتُلزم الشركات في جميع أنحاء العالم بتوخي الحيطة الواجبة والتخفيف من أي تأثير ضار لأنشطتها، ولكن يبدو أن هذه المبادئ قد تم تجاهلها في حالة الاستثمار في إسرائيل. وبينما يُزعم أن مايكروسوفت تلتزم بحماية الحريات الديمقراطية وتتعهد علنًا بعدم المساعدة في التعدي على هذه الحريات، إلا أن اختيار الشركتين إسرائيل سرًا لاستثماراتهما، بقصد أو بغير قصد، يجعلهما تستثمران في تأجيج واستدامة وتلميع صورة الوضع الراهن المزعزع للاستقرار والقائم على الظلم والقمع والقهر. وبطبيعة الحال، ستؤدي هذه الاستثمارات الكبيرة إلى زيادة عائدات الضرائب للحكومة الإسرائيلية، والتي تُستخدم لدعم المستوطنات الآخذة في التوسع واستمرار القهر العسكري الإسرائيلي للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإن القيام بمثل هذه الاستثمارات السخية غير المشروطة يعزز الوهم بكون الوضع طبيعي وهو ما يساعد إسرائيل على الحفاظ على احتلالها وتوسيع المستوطنات والقهر المنهجي ضد الفلسطينيين وإفقارهم وإساءة معاملتهم، ولكن، وعلى الرغم من هذا الواقع، تدل تلك الاستثمارات على أن إسرائيل ما تزال جذابة للشركات العملاقة العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، تشعر إسرائيل بمزيد من الجرأة لتصعيد وتسريع قمعها للفلسطينيين، بلا قيود أو خوف من أية عواقب.

هذه ليست المرة الأولى التي تغض فيها مايكروسوفت الطرف عن اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين أو تحاول جني الأرباح منه كيفما كان. ففي عام 2019، تعرضت مايكروسوفت لانتقادات بسبب تمويلها شركة "أنيفيجين (AnyVision) "الإسرائيلية التي تقدم تقنيات التعرف على الوجه للجيش الإسرائيلي لمراقبة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وبالمثل، منحت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في العام الماضي كما ذكرنا، عقدًا بقيمة 1.2 مليار دولار لشركتي "غوغل" و"أمازون" لبناء مركز بيانات سحابي إقليمي، فيما يسمى "مشروع نيمبوس" (اي السحاب الممطر). وبموجب الصفقة، ستساهم الشركتان بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية المستخدمة لقمع الفلسطينيين، بما في ذلك "الوحدة 8200" الاستخبارية السيئة السمعة، وهي القسم العسكري الإسرائيلي الذي يعتمد على أحدث التقنيات للتجسس على الفلسطينيين من أجل ابتزازهم للتعاون معها ضد الفلسطينيين الآخرين.

إن الاستثمارات الكبيرة التي أعلنت عنها مؤخرًا غوغل ومايكروسوفت تساهم في تبييض صورة إسرائيل، وتعطيها المزيد من انتصارات العلاقات العامة لإضفاء الشرعية على الوضع الراهن للاحتلال من خلال تغذية الفكرة بأن إسرائيل تمثل منارة أمل لا مثيل لها في الشرق الأوسط وقوة حميدة. وهذه الاستثمارات تغذي الرواية القائلة بأن إسرائيل كدولة ناشئة ناجحة تستحق الإعجاب والتقليد والمساعدة. وبذلك أيضا تكافئ مايكروسوفت وغوغل إسرائيل بشكل أكبر من خلال تعزيز هيمنتها التكنولوجية في المنطقة، مما يمنحها المزيد من القوة والنفوذ، متجاهلتان تاريخ إسرائيل كأكبر مركز للقرصنة وبرامج التجسس التي تقرها حكومتها في المنطقة. ويثير هذا أيضًا قلقًا خطيرًا بشأن ما إذا كانت غوغل ومايكروسوفت قد اتخذتا تدابير احترازية كافية لضمان عدم وصول إسرائيل – التي تجري عمليات مراقبة مكثفة تحت ذريعة الأمن القومي – المباشر إلى خوادمها لتنفيذ هجمات تجسسية أو عمليات مراقبة إلكترونية، ليس أقلها ضد الفلسطينيين. والجدير بالذكر ان المادة 19 من قانون حماية الخصوصية الإسرائيلي تعطي استثناءً من المسؤولية الجنائية في حال خرق البيانات ومصادرتها إذا كان الجاني هو الشرطة الإسرائيلية أو المخابرات العسكرية (أمان) أو الشاباك أو الموساد. وهذا الأمر ليس جديدًا: ففي العام الماضي، افتتح موقع تويتر مقرًا إقليميًا في الإمارات العربية المتحدة، مما أثار غضب المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمثقفين الذين أشاروا إلى أن السلطات السعودية تمكنت من تحديد واعتقال وتعذيب أحد الشخصيات البارزة وهو المعارض السعودي تركي بن عبد العزيز الجاسر، وزعموا أن السلطات السعودية استخدمت معلومات زودها بها مكتب تويتر في دبي.

إن مسار العمل المسؤول لعملاقي التكنولوجيا اللذين يتمتعان بموارد وتأثير هائلين، هو ما جعل استثماراتهما مشروطة بإظهار إسرائيل تقدمًا نحو الحفاظ على كرامة الفلسطينيين، وتنفيذ إصلاحات جوهرية فيما يتعلق بحقوقهم، ويجب على الشركتين الامتناع تمامًا عن القيام بمثل هذه الاستثمارات المثيرة للجدل بدون هذه الضمانات.

ان لدى مايكروسوفت وغوغل خيارات أخرى بارزة في المنطقة، مع إمكانات تقنية عالية وحاجة ماسة للاستثمارات التي يمكن أن تكون قوة ذات مغزى من أجل الخير والتغيير بدلاً من أن تكونا، كما هي الحال مع اسرائيل ، أدوات بيد نظام قمعي اجرامي.

3 – "نيمبوس" في خدمة الاحتلال:

لا يُعرف سوى القليل عن مشروع Nimbus حيث تم إبقاء موظفي Google و Amazon في حالة عدم معرفة بشأن أنشطة المشروع وكيف يمكن أن تستخدمه الحكومة الصهيونية ومن أجل ماذا. وقال موظف فلسطيني لدى أمازون لم يكشف عن اسمه لتجنب الانتقام منه في مكان عمله أن الشركات لم تكشف عن أي تفاصيل حول مشروع Nimbus للموظفين. وأضاف: "نحن بعيدون تمامًا عن فواتير العمل لدينا وتأثيرها، كل ذلك في الوقت الذي نعمل فيه من أجلها." ومع ذلك، فإن الوثائق التي تم الكشف عنها مؤخرا تعرض الأدوات المقدمة للحكومة الصهيونية وقد تقدم لمحة عن كيفية استخدام.Project Nimbus . ووفقًا لشرائح التدريب ومقاطع الفيديو التي يتم الوصول إليها من خلال بوابة تعليمية عامة لمستخدمي Nimbus ، تقدم Google للكيان مجموعتها الكاملة من التعلم الآلي وأدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة على Google Cloud Platform الخاص بها. و تشمل هذه الخدمات اكتشاف الوجه، ورؤية الكمبيوتر، والتصنيف الآلي للصور، وتتبع الأشياء، واكتشاف المشاعر، وهو شكل مثير للجدل من التعلم الآلي يدعي تحديد مشاعر الشخص من خلال وجهه وبياناته. وقال جاك بولسون المدير التنفيذي لمجموعة المراقبة Tech Inquiry أنه "على الرغم من أن هذه المواد التدريبية معيارية إلى حد ما، إلا أنها تُظهر أن Google تحاول بنشاط مساعدة الحكومة الإسرائيلية ، بما في ذلك قوات الدفاع الإسرائيلية، لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بها على أنظمة Googleالسحابية." وأعرب بولسون عن مخاوفه بشأن مستندات التدريب التي توضح بالتفصيل نموذج Edgeلوحدة معالجة Tensor من Google ، وهو تطبيق AI مصمم لتسريع أعباء عمل التعلم الآلي. وقال بولسون: "غالبًا ما تكون Edge كلمة مشفرة عندما يتم نشرها خارج موقع تقليدي، وعادةً ما تكون في الميدان" و"يشمل ذلك في كثير من الحالات الطائرات بدون طيار وكاميرات المراقبة والهواتف المحمولة والأماكن التي ستجري فيها القياسات أو المراقبة بشكل مباشر." ويحذر بولسون أيضًا من إمكانية ترجمة الكلام إلى نص وترجمة اللغة المذكورة في المواد التدريبية. وقال بولسون: "من الناحية الافتراضية، لنفترض أن الحكومة الإسرائيلية أنشأت نظامًا يمكنه الوصول إلى المحادثات مع الفلسطينيين أو الكثير من اللقطات على الفلسطينيين، فإن أي نوع من مجموعة كبيرة من الأصوات يمكن نسخها مباشرة من الكلام إلى نص" و "يمكن ترجمة النص إلى لغة أخرى إذا لزم الأمر ، ويمكن استخدام لقطات كاميرا المراقبة لتتبع الأشخاص المعنيين".

وكرر موظف أمازون المجهول ربما تبدو مواد التدريب غير ضارة، ولكن مع سجل إسرائيل الإجرامي، يمكن بسهولة تحويل هذه الموارد إلى شيء شنيع. وقال "هناك جانب مظلم لهذه الأشياء"مضيفاً: "في الواقع الأمريكي، تضع هذه الأدوات حداً للخصوصية، لكن في فلسطين المحتلة، تمكِّن من ارتكاب جرائم حرب".

في النشرة الإخبارية لـ TWC ، وصف العمال كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لترسيخ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين: سيتم الآن استخدام التكنولوجيا السحابية التي نبنيها ونقوم بتسويقها وأبحاثها لاستضافة نظام تحديد الفصل العنصري – وهو نظام يحدد حرية تنقل الأفراد وحقوقهم بناءً على هويتهم ومكان ولادتهم. و يمكن استخدام هذه التكنولوجيا لتخزين كميات هائلة من المعلومات التي تم جمعها عن الفلسطينيين – من التقاط لقطات كاميرات المراقبة والتقاط الصور عند نقاط التفتيش وحتى البيانات البيومترية – التي يمكن استخدامها لمراقبة المدنيين وتجريمهم. وحذرت النشرة الإخبارية من أنه: ستستخدم هذه التقنية من قبل وزارات الحكومة الإسرائيلية القائمة على الفصل العنصري، مثل سلطة الأراضي الإسرائيلية، التي تعزل الفلسطينيين وتقيد قدرتهم على البناء بشكل منهجي مع السماح بالتوسع الاستيطاني غير القانوني لليهود الإسرائيليين. بالتالي فالتكنولوجيا المبنية على البيانات هي العمود الفقري للاحتلال العسكري الصهيوني لفلسطين. وقد كشف العديد من التقارير عن كيفية استخدام الكيان لأدوات المراقبة الرقمية للتجسس والمراقبة وتعزيز السيطرة على الفلسطينيين. و يتم نشر هذه التكنولوجيا على وسائل التواصل الاجتماعي، عند نقاط التفتيش، ومن خلال لقطات الدوائر التلفزيونية المغلقة في الحي. وهذا يأتي في شكل جمع البيانات وتحليلها ومراقبة المكالمات والتعرف على الوجه. ويمنح نظام المراقبة الشامل هذا الفلسطينيين شعورًا دائمًا بأنهم مراقبون، ويمحو خصوصيتهم واستقلاليتهم في الحركة والانتقال. وبينما أصبح مشروع Nimbus في دائرة الضوء بسبب الحملة التي يقودها العمال والموظفون ضده، تدعم شركات التكنولوجيا الأمريكية الأخرى أيضًا الاحتلال الصهيوني. وقد تبنت وزارة الحرب الصهيونية برنامج السحابة السرية الخاصة بشركة Palo–Alto ومقرها أنجونا والذي يدرب نماذج الذكاء الاصطناعي حتى لا يتمكن موظفو شركات التكنولوجيا من الوصول إلى أي من تلك البيانات. و شاركت شركة Cisco العملاقة للتكنولوجيا في تطوير جهاز المراقبة المرئي الإسرائيلي في القدس المحتلة. و تقوم شركة Motorola Solutions Israel ، وهي شركة تابعة لشركة Motorola Solutions ومقرها الولايات المتحدة، بتزويد وزارة الحرب الصهيونية بتكنولوجيا نظام المراقبة للمستوطنات في الضفة

الغربية المحتلة وجدار الفصل العنصري، والجدار الفاصل بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام 1948 أو إسرائيل الحديثة. وبينما كانت هناك استقالات للموظفين بسبب مشروعNimbus ، أخبر العامل المجهول أنهم يظلون مع أمازون كوسيلة لتنفيذ التغيير من الداخل، خاصة وأن معظم الشركات مذنبة بارتكاب فظائع مماثلة لأمازون وغوغل واضاف الموظف:"من المهم محاولة تغيير الأشياء بدلاً من مجرد الهروب"، و "إن هذا لمشابه لما يفعله الفلسطينيون. إنهم لا يجرون ولا يهربون. إنهم يبقون ويقاتلون ويقاومون".

إن سياسة الانتقام ليست غريبة على غوغل بحسب صحيفة نيويورك تايمز، فقد استقال في العام 2019 كلٌّ من كلير ستابلتون وميريديث ويتاكر، بعد عدة إجراءات بدت انتقامية من قبل الشركة على خلفية مشاركة الموظفتين في مسيرة تنتقد سياسات مناهضة للتحرش الجنسي في غوغل. وفي العام ذاته فصلت غوغل أربعة من موظفيها بسبب أنشطتهم الحقوقية في الشركة، وتبع ذلك فصل موظف آخر بعد أن حاول تنبيه موظفي الشركة إلى حقهم في التظاهر والتنظيم. هذه الحالات الخمس خضعت لمراجعة من قبل المجلس الوطني الأمريكي لعلاقات العمل(NLRB) ، والذي وجد أن غوغل قد فصلت اثنين منهما بدون وجه حق، في حين تصرفت على نحو انتقامي من الآخرين. كما فصلت الشركة مؤخرًا باحثين لديها في مجال الذكاء الاصطناعي، هما تيميث غيبرو (Timnit Gebru)، ومارغريت ميتشيل (Margaret Mitchell)، عملا في فريق "الذكاء الاصطناعي الأخلاقي"، واتخذا موقفًا ناقدًا لتقنية غوغل وتطبيقاتها. وهو تصرف تكرر مجددًا في تموز/يوليو الماضي، حين طردت الشركة المهندس بليك ليمون (Blake Lemoine)، بعد أن ادّعى أن نظام الذكاء الاصطناعي في الشركة يمتلك "وعيًا"، وسرّب بعض الوثائق لوسائل الإعلام.

4 – رد غوغل:

قال متحدث باسم غوغل "نحن فخورون بأن حكومة الكيان الصهيوني قد اختارت خدمات غوغل للمساعدة في التحول الرقمي للبلد حيث يتضمن المشروع إتاحة سحابة غوغل للوكالات الحكومية لأعباء العمل اليومية مثل التمويل والرعاية الصحية والنقل والتعليم، ولكن لا يتم توجيه تقنياتها إلى أعباء العمل شديدة الحساسية أو المحظورة." بالطبع لم يذكر المتحدث باسم غوغل بنداً مهماً في العقد وهو عدم إمكانية الشركة رفض تقديم خدماتها لقسم معين لدى الكيان الصهيوني مثل الجيش. والجدير بالذكر أن الموظفة كورين أشارت إلى أنه

منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان عن هذا العقد مع الكيان الصهيوني، فرضت غوغل قيودًا صارمة للغاية على المعلومات وجعلت كل شيء عنه سريا، لذا لا أحد يعلم ما هي التقنية المستخدمة لهذا المشروع وماذا سيفعل جيش الاحتلال بها، والأسوأ من ذلك، أن العقد يمنع الشركة من مراقبة أو معرفة في ماذا سيتم استخدام تقنيتها من قبل الكيان الصهيوني.

أخيرا، لأكثر من عام، واصلت كورين الاحتجاج ضد مشروع "نيمبوس" في محاولة لحمل غوغل على التراجع عن الصفقة، حتى إنها ظهرت بشكل علني للتحدث ضد الشركة، التي وصفتها بكونها مكان عمل مفتوحًا وشفافًا، لكن تلك القيم لم تنعكس عندما تعلق الأمر بمشروع نيمبوس مع جيش الاحتلال الصهيوني.

في المقابل دعت منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان شركتي "غوغل" و"أمازون" وقف تعاملها وتعاونها مع الجيش الإسرائيلي والتراجع عن تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا السحابية التي تساهم في ملاحقة ومتابعة الفلسطينيين وأنشطتهم، واستهدافهم وقتلهم. وأبرزت المنظمة أن "إدارة الأراضي الإسرائيلية"، تستخدم سياسات تمييزية لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية المنفصلة، مع محاصرة الفلسطينيين في المناطق المكتظة بالسكان والحد من نمو المجتمعات الفلسطينية. حيث ذكرت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" في مارس/آذار الماضي عبر مقال حول خطورة مشروع "نيمبوس" بأنه سيُسهل مراقبة الفلسطينيين، فضلا عن المساعدة في توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وأكدت "سكاي لاين" على أن تعاون شركتي "غوغل" و"أمازون" مع الجيش الإسرائيلي في بيع وتوفير التقنيات التي تستهدف الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية يجعلها شريكة في تلك الانتهاكات، لا سيما وأن ضحايا تلك الانتهاكات معظمهم من المدنيين وبشكل خاص النساء والأطفال. الأمر الذي يشكل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي لا سيما قواعد الحماية الواردة في العديد من الاتفاقيات الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من المواثيق الدولية. واختتمت المنظمة بيانها بدعوة شركتي "غوغل" و"أمازون" لفسخ تعاقدها مع الجيش الإسرائيلي بشكل فوري واستثمار التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في حماية حقوق الأفراد بدلًا من استخدامها في التعاون مع الحكومات والكيانات العسكرية التي تستخدم تلك التكنولوجيا في انتهاك حقوق الإنسان. وقالت المنظمة في بيان صدر عنها، أنها تنظر بخطورة وقلق بالغين، للعقد الموقع بين شركتي "غوغل" و"أمازون" والجيش الإسرائيلي المعروف باسم مشروع "نيمبوس"، والذي يعمل على توفير خدمات

سحابية إلكترونية للجيش والحكومة في إسرائيل، والتي ستمّكن الجيش من مراقبة وجمع البيانات بشكل غير قانوني عن الفلسطينيين، إضافة لاستهداف الفلسطينيين بشكل مباشر وتهجيرهم من قبل الجيش بناء على المعلومات التي تم جمعها عبر تلك التقنية. وأشارت "سكاي لاين" من جانبها، إلى أن نشطاء أميركيين نظموا وقفات احتجاجية يوم الخميس 8 سبتمبر/ أيلول الماضي في 3 مدن أميركية ضد شركتي "غوغل" و "أمازون" بهدف الضغط عليهما لإلغاء عقود تعمق سياسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. وذكرت المنظمة بأن القضية بدأت تأخذ منحنى تصاعدياً بعد الخطاب الذي وجهه موظفون يعملون في شركة غوغل وأمازون لرؤسائهم للتراجع عن المشروع، للخطورة التي يمثلها على الفلسطينيين.

5 – خاتمة:

ستتمكن إسرائيل من خلال مشروع "نيمبوس" مع شركة غوغل وأمازون من اكتشاف الوجه والتعرف عليه، والتصنيف الآلي للصور، وتتبُّع الأشخاص، وحتى تحليل المشاعر التي تدعم تقييم المحتوى العاطفي للصور والكلام والكتابة، مما يعرّض الفلسطينيين لمزيد من القمع والتمييز العنصري في أرض وطنهم. ولنا أن نتخيل كيف ستصبح حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إذا ما باتوا يُحاسَبون على مشاعرهم التي يبدونها دعماً لقضايا وطنهم والتي تُصنَّف عند الطرف الآخر (إسرائيل) إرهاباً أو تخريباً يعاقب عليه القانون بالحبس والاعتقال والتنكيل. وفي الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل تكنولوجيتها الخاصة في المراقبة والتتبع، فإن تعاونها مع كل من غوغل وأمازون من خلال برنامج Nimbus من شأنه أن يفتح لإسرائيل احتمالات أوسع في تشديد قبضتها على الفلسطينيين. ومن اللافت أن الموظفة المستقيلة كورين وزملاءها المعترضين على هذا النوع من التعاون العنصري حاولوا صياغة روايتهم بعيداً عن مفاهيم "الاحتلال" وغيرها من خلال تبنّي مصطلحات تحظى بشيء من إجمال أوسع في الرأي العامّ الغربي مثل نظام الفصل العنصري. ومن هنا فهم يستشهدون بتقارير لمنظمات حقوقية دولية وأخرى محلية مثل منظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة "بتسيلم" والتي اتهمت إسرائيل رسميا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية من خلال الحفاظ على نظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. وبرغم أن كورين قد جمعت توقيع 700 موظف من غوغل على عريضتها للاحتجاج على هذا التعاون بين غوغل وإسرائيل، هذا فضلا عن 25 ألف من خارج غوغل إلا أن الإدارة التنفيذية للشركة لم تلق لهم بالاً،

على عكس مرات سابقة عندما راجعت الشركة بعض عقودها التجارية مع بعض الحكومات كالحكومة الأمريكية وانسحبت من مشاريع مثيرة للجدل مثل مشروع.Marven .

لقد استقالت كورين لاحقا، وهو إشارة إلى أن الشركة غير معنية بمراجعة هذا النوع من التعاون مع إسرائيل. وإذا كانت الأسباب التجارية واضحة من خلال عقود بمئات الملايين من الدولارات، فإن أسباب أخرى تعود إلى قوة اللوبي الإسرائيلي داخل غوغل والذي استطاع سابقا أن يجبر إدارة الشركة على تقديم اعتذار رسمي إثر تبرعها لحملة Black Live Matter تحت دعوى معاداة السامية.

إن مشروع نيمبوس يشكل مثالا آخر على كيفية تسخير الرأسمالية المتوحشة وأصحابها للتكنولوجيا والتطور العلمي في استعباد البشر، وهنا تدفن المفاهيم الزائفة والكاذبة حول الحريات وحقوق الانسان والعيش بكرامة... إلى آخر هذه الديباجة من الدجل والخداع، التي تدفن في قاع المحيط طالما كان الحديث عن نوع معين من البشر يسمَّوْن مسلمين. وفي المحصلة فإن هذا المشروع التجسسي العنصري هو صفعة جديدة في وجه من لا يزال يرتجي الحلول من الغرب ومؤسساته وفكره العفن، ويعول عليها بأنها ستنصف أهل فلسطين خاصة والمسلمين عامة أو تزيل الاحتلال أو جزءا منه.

منذ احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في عدوان العام 1967، تقوم إسرائيل بممارساتٍ يندى لها الجبين ضدّ الشعب الفلسطينيّ، الذي يرزح تحت نير الاحتلال، ومع الطفرة التكنولوجيّة التي يشهدها العالم في العقديْن الأخيريْن بشكلٍ عامٍ، وفي السنوات الأخيرة على نحوٍ خاصّ، ازدادت حاجة الاحتلال لأنظمة مراقبةٍ متطورّةٍ من أجل تعقّب الفلسطينيين، ضاربةً عرض الحائط القوانين والمواثيق الدوليّة، والتي تجلّت بشكلٍ واضحٍ مع إعلان الدولة العبريّة رفضها التعاون مع محكمة العدل الدوليّة في لاهاي، وبالإضافة لذلك إعلانها الصريح بأنّ حركة المقاطعة وسحب الاستثمار (BDS) تُشكِّل عليها خطرًا إستراتيجيًا، ولذا رصدت الميزانيات الهائلة للحدّ من نشاطها الذي أربك الاحتلال في جميع أنحاء العالم.

بناءً على ما تقدّم، كشف موقع The Intercept في تقريرٍ حصريٍّ نشره اليوم الأربعاء، النقاب عن أنّ المستندات المُتوفّرة بحوزته تؤكِّد أنّ شركة (غوغل) الأمريكيّة تقوم ببيع أدوات الذكاء الاصطناعيّ المتقدمة

لإسرائيل، لافتًا إلى أنّ موظفي الشركة الأمريكيّة، الذين بقوا على علم بمشروع الذكاء الاصطناعيّ (نيمبوس)، أوضحوا أنّ لديهم مخاوف بشأن الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوق الإنسان.

وأشار الموقع الأمريكيّ المُستقِل إلى أنّ منظمّة العفو الدوليّة (أمنستي) ومنظمّة (هيومان رايتس ووتش) اتهمتا إسرائيل بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة بحقّ الفلسطينيين عبر ممارستها سياسة العزل العنصريّ، مُوضحًا أنّ الجيش الإسرائيليّ وجهاز الأمن العّام (الشاباك) يعتمِدان بالفعل على نظام متطور للمراقبة المحوسبة، وأنّ تطوّر عروض تحليل البيانات التي تحصل عليها دولة الاحتلال من (غوغل) قد يؤدّي لتفاقم الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ، الذي بدوره يعتمِد وبشكلٍ مُتزايدٍ على البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت المواد التدريبيّة التي استعرضها الموقع الأمريكيّ المُستقِل أنّ شركة (غوغل) تقدم ذكاءً اصطناعيًا متقدمًا وقدرات التعلم الآلي للحكومة الإسرائيليّة من خلال عقدها المثير للجدل مشروع (نيمبوس)، مُشيرًا إلى أنّ وزارة الماليّة الإسرائيليّة أعلنت عن عقدٍ في نيسان (أبريل) 2021 لنظام حوسبة سحابية بقيمة 1.2 مليار دولار تم بناؤه بالتعاون بين شركتيْ (غوغل) و(أمازون)، وقالت الوزارة في بيانها إنّ "المشروع يهدف إلى تزويد الحكومة والمؤسسة الدفاعية وغيرها بحلٍّ سحابيٍّ شاملٍ."

التقرير الأمريكيّ شدّدّ على أنّ شركة (غوغل) تقوم بتزويد الحكومة الإسرائيليّة بمجموعةٍ كاملةٍ من أدوات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعيّ المتوفّرة من خلال برنامجها(Google Cloud Platform) ، لكنّها في ذات الوقت لا تُقدّم أيّ تفاصيل حول كيفية استخدام برنامج (نيمبوس)، وأضاف الموقع أنّ الوثائق التي يعتمِد عليها تُشير إلى أنّ البرنامج الجديد سيمنح إسرائيل الإمكانات لاكتشاف الوجه، والتصنيف الآلي للصور، وتتبع الأشياء، وحتى تحليل المشاعر عبر تقييم المحتوى العاطفيّ للصور والكلام، والكتابة، إذْ أوضحت بيانات شركة (نيمبوس) أنّ الشركة تُنظّم التدريبات الخاصّة بها، والمُتاحة للموظفين الحكوميين من خلال خدمة التعلم عبر الإنترنت مستشهدة بوزارة الأمن الإسرائيليّة كمثالٍ.

الموقع أوضح في تحقيقه أنّ الرئيس السابق للأمن في (غوغل انتيربرايس)، جاك بولسون، قال إنّ أحد أهداف (نيمبوس) هو منع الحكومة الألمانيّة من طلب بيانات تتعلق بالجيش الإسرائيليّ للمحكمة الجنائية الدوليّة،

وتابع بولسون، الذي استقال بشكلٍ احتجاجيٍ من وظيفته كعالم أبحاث في (غوغل) في عام 2018، تابع أنّه "بالنظر إلى استنتاج (هيومن رايتس ووتش) بأنّ الحكومة الإسرائيلية ترتكب جرائم ضدّ الإنسانية بسبب الفصل العنصريّ والاضطهاد ضد الفلسطينيين، فإنّه من الأهمية بمكان أنْ يتّم وعلى أكمل وجه توثيق ومراقبة الذكاء الاصطناعيّ الذي يتزوّد به الجيش الإسرائيليّ من شركتيْ (غوغل) و(أمازون."(

بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، أوضح التقرير أنّ تزويد إسرائيل بهذه البيانات، يزيد من قدرتها على مراقبة الناس ومعالجة مخازن هائلة من البيانات، وهي بالفعل سمات بارزة للاحتلال الإسرائيليّ. وقال أوري غفعاتي من منظمة "كسر الصمت" الإسرائيليّة، المُناهِضة للاحتلال، إنّ "جمع البيانات عن جميع السكان الفلسطينيين كان ولا يزال جزءًا لا يتجزأ من الاحتلال"، وأضاف في حديثه للموقع الأمريكيّ أنّه "بشكلٍ عامٍ، فإنّ التطورات التكنولوجية المختلفة التي نشهدها في الأراضي المحتلة كلها موجهة إلى عنصرٍ مركزيٍ واحدٍ وهو المزيد من السيطرة."

وأكّد الموقع أنّ شركتيْ "غوغل" و"أمازون" تتعرّضان لضغوط من الموظفين والمستثمرين، على خلفية استعدادهما للمساعدة في بناء مشروع "نيمبوس" العملاق للحوسبة السحابية لصالح الحكومة والجيش الإسرائيليين.

ولا يعرف سوى القليل عن المشروع، الذي ورد أنّ تكلفته تبلغ أكثر من مليار دولار، بخلاف حقيقة أنّه سيدمج احتياجات الحوسبة السحابية للقطاع العام للحكومة الإسرائيلية في الخوادم الموجودة داخل حدود إسرائيل، ويجعلها خاضعة فقط للقانون الإسرائيليّ، بدلاً من مراكز البيانات البعيدة الموزعة في أنحاء الولايات المتحدة والعالم.

وكجزء من الخطة، من المقرر عزل الاحتياجات الحاسوبية لإسرائيل عن التهديدات بالمقاطعة الدولية أو العقوبات أو الضغوط السياسية الأخرى الناجمة عن الاحتلال العسكري المستمر لفلسطين.

وأشار الموقع الأمريكيّ إلى أنّه وفقًا لتقرير في مجلّة (تايمز أوف إسرائيل)، فإنّ شروط عقد مشروع (نيمبوس) تحظر على الشركتيْن إيقاف الخدمة للحكومة، أوْ حظر استخدام بعض المكاتب الحكومية للسحابة المحلية الجديدة.

ولا يزال من غير الواضح ما هي التقنيات التي سيتم توفيرها بالضبط من خلال (نيمبوس) أوْ لأيّ غرض، ويقول النقاد إنّ الغموض المحيط بالمشروع المثير للقلق.

وتابع الموقع:"في حين أنّ مجموعة متنوعة من الوزارات الحكومية الإسرائيلية ستستفيد من قوة الحوسبة الجديدة وتخزين البيانات، فإن حقيقة أن (غوغل) و(أمازون) ربما تعملان بشكل مباشر على تعزيز قدرات الجيش الإسرائيليّ وخدمات الأمن الداخلي، قد أثارت قلق مراقبي حقوق الإنسان ومهندسي الشركة.

ولفت الموقع إلى أنّه في تشرين الأوّل (أكتوبر) من العام 2021، نشرت صحيفة (الغارديان) رسالة من مجموعة من موظفي الشركتين، يعترضون فيها على تعاون شركتهم مع إسرائيل. وجاء في الرسالة: "تسمح هذه التكنولوجيا بمزيد من المراقبة وجمع البيانات بشكل غير قانوني عن الفلسطينيين، وتسهل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية."

وأضافت الرسالة: "لا يمكننا أنْ نغض الطرف، لأنّ المنتجات التي نبنيها تستخدم لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، وإجبار الفلسطينيين على ترك منازلهم، ولمهاجمة الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي الإجراءات التي دفعت إلى إجراء تحقيقات في جرائم الحرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية".